



الجمعية العمومية - الدورة التاسعة والثلاثون

اللجنة التنفيذية

البند رقم ١٥ من جدول الأعمال: التعاون الفني - سياسات وأنشطة التعاون الفني

تحسين إجراءات التعاقد والشراء المنفذة بمساعدة

من إدارة التعاون الفني

(ورقة مقدمة من الجمهورية الدومينيكية)

الموجز التنفيذي

من أجل ضمان مصالح مختلف هيئات الطيران المدني للدول الأعضاء في المنظمة، تقترح الجمهورية الدومينيكية تطبيق نظام للتشاور يساعد الدول على التحقق من أداء مختلف الجهات الموردة المتاحة لمشاريع المساعدة المتعددة التي تُديرها إدارة التعاون الفني في الإيكاو.

كما تقترح الجمهورية الدومينيكية تطبيق نظام يعاقب الجهات المتعاقدة التي لا تفي بالتزاماتها التعاقدية تجاه الدول أو المتورطة في دعاوى قضائية نتيجة عدم الوفاء بهذه الالتزامات.

الإجراءات: الجمعية العمومية مدعوة إلى القيام بما يلي:

- (أ) أن تطلب إزالة الجهات المتعاقدة التي لا تفي بالتزاماتها التعاقدية و/أو المتورطة في دعاوى قضائية تضرّ الدول من قائمة موردي الإيكاو واستبعادها من المشاركة الفعالة في الأنشطة التي ترعاها المنظمة؛
- (ب) أن تطلب الإعلان عن هوية الجهات المتعاقدة التي لا تفي بالتزاماتها التعاقدية و/أو المتورطة في دعاوى قضائية تضرّ الدول؛
- (ج) أن توافق على أي إجراءات أخرى تنظر فيها.

الأهداف الاستراتيجية:	ورقة العمل هذه مرتبطة بالهدف الاستراتيجي: التنمية الاقتصادية للنقل الجوي.
الأثار المالية:	لا توجد.
المراجع:	القرار ٣٦-١٧ الصادر عن الجمعية العمومية - "البيان الموحد بسياسات الإيكاو بشأن التعاون الفني" خدمة مشتريات الطيران المدني (CAPS) عمليات التقييم اللاحقة

١ - المقدمة

١-١ في إطار الدور الذي تقوم به منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) كجهة تقدّم المساعدة إلى الدول، فقد أثبتت عبر السنين التزامها بتقديم هذه المساعدة. أما هيئات الطيران المدني، التي تفضّل تنفيذ مشاريعها اعتماداً على الإيكاو، فإنها تسعى بالأساس إلى إدارة الموارد بشفافية واستخدام الاستثمارات بشكل أمثل وضمن أداء الجهات المتعاقدة.

٢-١ غير أنه واجهت بعض الدول خلال السنوات الأخيرة مشاكل تتعلق بتنفيذ العقود، بينما لجأت دول أخرى إلى رفع دعاوى قضائية، كسببتها وواجهت خلالها الشركات المتعاقدة لحثّها على الوفاء بالتزاماتها بموجب عقود أبرمت بواسطة إدارة التعاون الفني.

٣-١ وفي ظل عدم وجود نظام ملائم للتشاور فيما بين الدول يُحدد ملامح أداء الجهات المتعاقدة ويسمح للشركات التي لا تفي بالتزامات بالحفاظ على الامتياز المتمثل في المشاركة في عمليات المناقصة والمشتريات والامتياز المتمثل في المشاركة في محافل الإيكاو واجتماعاتها العامة. أما الشركات التي لا تستطيع الوفاء بالتزامات فيمكنها مواصلة إبرام عقود مع الدول بالرغم من عدم الوفاء بالتزامات تعاقدية سابقة.

٤-١ وسيتم إطلاع هيئات الطيران المدني في الدول الأعضاء بشكل جيّد قبل تنفيذ مشاريع من خلال التعاون الفني إذا استطاعت الاطلاع على ملامح الجهات الموردة التي سبق لها العمل مع الدول المتعاقدة الأخرى. ومن شأن ذلك أن يحافظ على الضمانة الممنوحة بواسطة المعلومات الدقيقة عن الجهات الموردة التي لا تفي بالتزاماتها على النحو الواجب وبكفاءة.

٢ - المناقشة

١-٢ تتيح السيادة للدول إمكانية ممارسة حقّها في التعاقد مع أي شركة تراها تتماشى مع احتياجاتها. غير أنه عندما تقبل الدول المساعدة المقدمة من الإيكاو من أجل زيادة عملياتها التحسينية، فإنها تقوم بذلك من مُنطلق السعي أساساً لتحقيق الشفافية وضمن الأداء في سياق هذه العمليات.

٢-٢ والشفافية عنصر ضروري للامتثال للقواعد التي تطبّقها هيئات التدقيق والمراقبة في دولة ما. ويمكن لهذه الهيئات أن تطعن في إدارة هيئات الطيران المدني لديها إذا لم تفي جهة موردة بالتزاماتها وإذا اتضح أن لديها سوابق تتعلق بعدم الوفاء بالتزامات التعاقدية مع دول أخرى. وفي ظل هذه الوضعية، يمكننا التساؤل عن الجهة المسؤولة.

٣-٢ أما نجاح عمليات الشراء المنفذة من جانب الدول بدعم من إدارة التعاون الفني في الإيكاو فهي مسؤولية مشتركة. ولهذا السبب، يجب علينا أن نضع في اعتبارنا أن من شأن إلحاق الضرر بمصالح الدول أن يؤثر سلباً على الصورة العامة والمصادقية التي تتمتع بها المنظمة، والتي يجب علينا أن نوفر لها الحماية الكاملة.

٤-٢ وتجدر الإشارة إلى أن ضمان الوفاء بالتزامات التي تقوم بها الجهات الموردة تجاه الدول بواسطة إدارة التعاون الفني يجب تحديدها بمجرد إعداد طلب للحصول على المساعدة. ويجب تزويد الجهات التي تطلب الحصول على المساعدة بأحدث المعلومات عن تاريخ أداء مختلف الشركات المحددة كخيارات ملائمة لتلبية الطلب.

٥-٢ أما المعلومات المحددة عن الإنجاز الناجح للعمليات السابقة، وتنفيذ المشاريع بكفاءة وفي الوقت المناسب وإرضاء العملاء وغيرها من المعلومات فينبغي إبرازها أيضاً كنقاط إيجابية. وبالمثل، ينبغي للدول أن تتطلع على حالات الإخلال بالعقود والتأخير في تنفيذ المشاريع والإجراءات التي تتخذها الدول فيما يخص الاحتيايل والغش وما شابه ذلك.

٦-٢ وينبغي المواظبة باستمرار على تحسين جودة وكفاءة الشركات التي تقدم خدمات لقطاع الطيران على المستوى العالمي ومن شأن طلب الحصول على معايير ذات مستوى أعلى أن يشكل مساهمة هامة من الدول. ومن العناصر الأساسية في هذا السياق تبادل المعلومات والإفصاح عن نتائج عمليات التقييم على أساس تحليل الإجراءات المتخذة وكذلك المستوى الذي وصلت إليه الأهداف الأصلية.

٧-٢ ومن هذا المنطلق، فإن النهج المثالي هو تطبيق مبادئ الجودة، والحفاظ على علاقات ببناء مع الجهات الموردة، على النحو المحدد من خلال عمليات إدارة الجودة استناداً إلى قاعدة أيزو ISO900 لعام ٢٠٠٨، وذلك بواسطة عمليات التقييم من جانب الجهات الموردة، وعمليات التحقق العشوائية وفقاً لأثر المنتج النهائي المتوقع، والاستفادة من الترخيص المقدم من إدارة التعاون الفني منذ عام ٢٠١٢.

٨-٢ ونتيجة لذلك، تم تحديد الأسس اللازمة لإقامة نظام يعاقب أي شركة لا تفي بالتزاماتها. ويشجع هذا النظام على الامتثال للقواعد، لأن عدم الامتثال قد يُخضع الشركة المعنية لتدقيق عام ويمسّ بسمعتها وقدرتها على البقاء في الأعمال التجارية. وقد تتمثل العواقب الناجمة عن عدم الامتثال فيما يلي:

- (أ) إزالة الشركة المعنية من قائمة الجهات الموردة في حالة سوء الأداء، وهو ما يعني أنه قد لا تستطيع هذه الشركة مواصلة إبرام عقود دون الوفاء بالعقود التي سبق لها إبرامها؛
- (ب) استبعاد الشركات من المشاركة الفعالة في الأنشطة التي ترعاها الإيكاو؛ وهو ما يعني أن الدول الأخرى لن تعتبر الشركة المعنية واحدة من الجهات الموثوقة لدى المنظمة.

٩-٢ ومن شأن إعداد قاعدة بيانات تمكّن من الاطلاع على عمليات تقييم بأثر رجعي لمشاريع التعاون الفني والتي تجري بواسطة الإيكاو أن تكون بمثابة أداة مفيدة للغاية. وستتضمن قاعدة البيانات هذه تعليقات قيّمة عن تنفيذ المشاريع وتحقيق النتائج، وبالتالي اتخاذ قرارات على أساس وقائع يمكن التحقق منها والاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

٣- الخلاصة

١-٣ الضمانة التي تمثلها المسؤولية المشتركة والمتعددة لبرنامج التعاون الفني فيما يخص الدول سواء كانت جهات تطلب الحصول على المساعدة أو جهات مانحة أو جهات تتلقى المساعدة هي عنصر هام بالنسبة للسمعة التي لا ينبغي تشويهها من خلال عدم امتثال جهات أخرى، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على الدعم المقدم من المنظمة لتحسين شبكاتها في مجال الطيران وتسعى عموماً إلى تحقيق الامتثال للمعايير المعمول بها أو الحفاظ عليها.

٢-٣ ومن شأن قبول أو تنفيذ محتويات ورقة العمل هذه أن يشكل دليلاً قاطعاً على التزام الإيكاو تجاه الدول الأعضاء. وهو ما من شأنه أن يكون بمثابة دعم قوي لهيئات الطيران المدني التي توكّل عملياتها المتعلقة بالمشتريات لبرنامج التعاون الفني.

٤- الإجراءات:

٤-١ الجمعية العمومية مدعوة إلى القيام بما يلي:

- (أ) أن تطلب إزالة الجهات المتعاقدة التي لا تفي بالتزاماتها التعاقدية و/أو المتورطة في دعاوى قضائية تضرّ الدول من قائمة موردي الإيكاو واستبعادها من المشاركة الفعالة في الأنشطة التي ترعاها المنظمة؛
- (ب) أن تطلب الإعلان عن هوية الجهات المتعاقدة التي لا تفي بالتزاماتها التعاقدية و/أو المتورطة في دعاوى قضائية تضرّ الدول؛
- (ج) أن توافق على أي إجراءات أخرى تنتظر فيها.

- انتهى -